المجلس البلدي في مدينة الجمانة الشرقية يقر خطة لتوسيع شارع الميناء وإزالة المخالفات على امتداد 2.4 كيلومتر

الخطة تشمل نقل 105 محال من الرصيف وتخصيص ممر للمشاة وموقفين للحافلات الصغيرة في المرحلة الأولى

الجمانة – مراسلنا في المدينة

صادق المجلس البلدي للجمانة الشرقية في جلسته العادية يوم الثلاثاء 7 تشرين الأول 2026 على خطة شاملة لتوسيع شارع الميناء وإزالة المخالفات على امتداد 2.4 كيلومتر، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وصوت لصالح الخطة 13 عضوا من أصل 15 حاضرا، فيما امتنع عضوان عن التصويت. وتنص الخطة على رفع عرض الشارع من 7 أمتار إلى 14 مترا، وإنشاء ممر للمشاة بعرض 3 أمتار، وموقفين للحافلات الصغيرة، وممر مخصص للدراجات الهوائية.

وتشمل المرحلة الأولى من الخطة إزالة 105 محال مخالفة تقع على الرصيف الشرقي للشارع، بين مفترق ساحة النخيل وجسر السكة القديمة. وقال رئيس البلدية المهندس كمال عبد الرحيم الورداني في كلمته أمام الجلسة: «لن نهدم بيتا ولا نغلق رزقا، لكننا لن نسمح بأن يبقى الناس يمشون على الطريق الذي يمر عليه الموت كل يوم». وأكد أن التعويضات ستصرف خلال 60 يوما من تاريخ إخلاء المحال.

وأوضح مدير دائرة التخطيط العمراني في البلدية السيد رامي فواز الحلبوني أن الخطة أعدت بعد دراسة ميدانية استمرت ثمانية أشهر، وأن فريق العمل أحصى 1247 مخالفة بين محل تجاري وبسطة ومظلة ثابتة. وأضاف أن المرحلة الثانية، التي تمتد من جسر السكة القديمة حتى مدخل حي الرمال الشمالي، ستبدأ في 1 آذار 2027 وتستغرق 14 شهرا.

وفي المقابل، عبر ممثلو التجار عن قلقهم من فقدان مصدر رزق عشرات العائلات. وقال رئيس جمعية تجار الجمانة الشرقية السيد منير وديع الشماس: «لسنا ضد التنظيم، لكن 105 محال لا تعني 105 أرقام، بل 105 بيوت وأطفال يدرسون في المدارس القريبة». وطالب الجمعية بأن تكون التعويضات عادلة وأن تشمل أصحاب المحال المستأجرة، لا المالكين فقط.

وتضمنت الخطة تخصيص موقفين للحافلات الصغيرة بسعة 12 مقعدا لكل منهما، ونقل موقف سيارات الأجرة إلى ساحة الميناء القديمة. كما نصت على تركيب 42 عمود إنارة جديدا وكاميرات مراقبة على طول الشارع. وقدرت كلفة المشروع الإجمالية بـ 3.8 مليون دينار، تتحمل البلدية منها 1.2 مليون دينار، فيما يغطى الباقي من صندوق التنمية الحضرية.

وقال عضو المجلس السيد فادي نجيب الخطيب، الذي صوت ضد الخطة، إن «الحل الحقيقي هو إنشاء موقف متعدد الطوابق خارج المركز، وليس نقل المشكلة من مكان إلى آخر». وطلب تأجيل المرحلة الأولى حتى تنتهي المرحلة الثانية، لكن اقتراحه لم يحظ بالأغلبية المطلوبة.

وأكد رئيس البلدية أن المرحلة الثانية ستبدأ فور الانتهاء من الأولى، وأن الجدول الزمني لا يسمح بالتأجيل. وقال: «من يريد أن يرى النتيجة عليه أن يصبر سنة واحدة، لا أن يطلب منا الانتظار عشر سنوات». وأشار إلى أن البلدية ستعقد لقاءات أسبوعية مع ممثلي التجار خلال فترة الأشغال، وأن خطا ساخنا سيخصص للشكاوى.

الهيئة العامة للموانئ الجنوبية تعلن عن مناقصة عامة لتوريد وتركيب رافعات شوكية جديدة

الهيئة العامة للموانئ الجنوبية – مديرية المشتريات والمخازن

الإعلان عن مناقصة عامة رقم (٧) لسنة ٢٠٢٦

تعلن الهيئة العامة للموانئ الجنوبية عن طرح مناقصة عامة لتوريد وتركيب عدد (١٢) رافعة شوكية جديدة لمحطة الحاويات في ميناء رأس الزعفران، وذلك وفق الشروط والمواصفات الواردة في وثائق المناقصة.

أولاً: موعد بيع وثائق المناقصة

تباع وثائق المناقصة اعتباراً من يوم الأحد ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٦ وحتى يوم الخميس ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في مقر الهيئة في ميناء رأس الزعفران، الطابق الثالث، مكتب رقم ٣١٤، خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة ٨:٣٠ صباحاً حتى ١٣:٠٠ ظهراً.

ثانياً: قيمة الوثائق وطريقة الدفع

قيمة وثائق المناقصة غير قابلة للاسترداد، وتدفع نقداً أو بشيك مصدق لصالح الهيئة العامة للموانئ الجنوبية.

ثالثاً: موعد تقديم العروض وفتحها

آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة ١١:٠٠ من يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦، ويفتح العروض في اليوم نفسه الساعة ١١:٣٠ بحضور من يرغب من مقدمي العروض.

رابعاً: الضمان المالي

يقدم كل عارض ضماناً بنكياً بقيمة ٢٪ من قيمة عرضه، على أن يكون ساري المفعول لمدة ١٢٠ يوماً من تاريخ فتح العروض.

خامساً: للاستفسار

للاستفسار الفني: المهندس عادل فريد الشامي، هاتف ٠٧٧٣٤٥١٢٠٩.

للاستفسار الإداري: السيدة رنا كمال الحوراني، هاتف ٠٧٧٣٤٥١٢١٠.

سادساً: حق الهيئة في الرفض

تحتفظ الهيئة العامة للموانئ الجنوبية بحقها في رفض أي أو جميع العروض دون إبداء الأسباب، ولا يحق للعارض المطالبة بأي تعويض.

العقيد الركن م. سليم توفيق الحداد

رئيس الهيئة العامة للموانئ الجنوبية

نقابة المعلمين في مدينة الجمانة الشرقية تعلن عن بدء الإضراب العام يوم الاثنين

الإضراب يشمل جميع المدارس الحكومية والخاصة في المدينة وريفها الشرقي ويستمر حتى تلبية المطالب المتعلقة بالرواتب والتأمين الصحي

الجمانة – مراسلنا في المدينة

أعلنت نقابة المعلمين في مدينة الجمانة الشرقية عن بدء إضراب عام يوم الاثنين المقبل، يشمل جميع المدارس الحكومية والخاصة في المدينة وريفها الشرقي. وجاء القرار بعد اجتماع طارئ عقدته الهيئة العامة للنقابة مساء الأحد، وحضره أكثر من 1200 معلم ومعلمة. ويأتي الإضراب بعد فشل جولات التفاوض التي استمرت أسابيع مع وزارة التربية والتعليم في المحافظة.

وقال نقيب المعلمين السيد فادي نجيب الخطيب في مؤتمر صحفي عقده أمام مقر النقابة: «لم نلجأ إلى هذا القرار بسهولة، فنحن نعلم أن الطلاب هم الخاسر الأكبر، لكن المعلم الذي لا يستطيع تأمين قوت عائلته لا يستطيع أن يعلم بضمير مرتاح». وأضاف أن النقابة قدمت مطالبها منذ شهر آذار الماضي، وأن الوعود التي قطعت لم ترَ طريقها إلى التنفيذ حتى اليوم.

وتتضمن المطالب الأساسية للنقابة رفع الراتب الأساسي بنسبة 25 في المئة، وتعديل بدل النقل ليتناسب مع ارتفاع أسعار المحروقات، وتوفير تأمين صحي شامل للمعلم وأسرته المباشرة. كما تطالب بإلغاء نظام الحصص الإضافية الذي يفرض على المعلمين في المدارس الخاصة، وبتثبيت المعلمين المتعاقدين الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات في الخدمة. وأكد الخطيب أن هذه المطالب «ليست ترفا، بل حد أدنى للكرامة المهنية».

وفي المقابل، أصدرت مديرية التربية والتعليم في المحافظة بيانا قالت فيه إنها «تتفهم مطالب المعلمين المشروعة» وإنها «تعمل على توفير جزء من المستحقات المالية خلال الشهر الجاري». غير أن البيان لم يتضمن أي التزام واضح بالجدول الزمني أو بالمبالغ المطلوبة، وهو ما اعتبرته النقابة غير كاف. وأشار مصدر في المديرية إلى أن الملف «ما زال قيد الدراسة في الوزارة المركزية».

وأكد مصدر مطلع في النقابة أن الإضراب سيكون شاملا، وأن لجانا ميدانية ستشكل لمتابعة التزام المدارس الخاصة التي قد تحاول فتح أبوابها. وحذر من أن أي معلم يخالف القرار سيعرض نفسه للمساءلة النقابية. وطلب النقيب من أولياء الأمور عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس خلال فترة الإضراب، مؤكدا أن النقابة «لا تريد أن يدفع الطالب ثمن معركة ليست معركته».

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من التحركات المحدودة التي نفذها المعلمون خلال الأشهر الماضية، شملت وقفات احتجاجية أمام مبنى المديرية واعتصامات رمزية في بعض المدارس. وقد شارك في تلك التحركات ما يقارب ثلث المعلمين في المدينة، بحسب تقديرات النقابة. ويرى مراقبون محليون أن الإضراب الحالي يحمل طابعا أكثر تنظيما، وأن نسبة المشاركة المتوقعة قد تتجاوز 70 في المئة.

وتحذر أولياء الأمور من تداعيات الإضراب على الطلاب الذين يستعدون لامتحانات منتصف العام، وتطالب بعض الأسر بتعويض الأيام الضائعة. وقال ولي أمر طالب في الصف التاسع: «نحن مع حقوق المعلمين، لكن ابني على وشك الامتحان، ولا نعرف كيف سيعوض ما فاته». وتعهدت النقابة بتنظيم حصص تعويضية بعد انتهاء الإضراب، دون تحديد موعد نهائي لذلك.

مجلس بلدية الجمانة الشرقية يقر خطة لتوسيع شارع الميناء وإزالة المخالفات على امتداد 2.4 كيلومتر

الخطة تشمل نقل 105 محال من الرصيف وتخصيص ممر للمشاة وموقفين للحافلات الصغيرة في المرحلة الأولى

الجمانة – مراسلنا في المدينة

صادق المجلس البلدي للجمانة الشرقية في جلسته العادية يوم الثلاثاء 7 تشرين الأول 2026 على خطة شاملة لتوسيع شارع الميناء وإزالة المخالفات على امتداد 2.4 كيلومتر، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وصوت لصالح الخطة 13 عضوا من أصل 15 حاضرا، فيما امتنع عضوان عن التصويت. وتنص الخطة على رفع عرض الشارع من 7 أمتار إلى 14 مترا، وإنشاء ممر للمشاة بعرض 3 أمتار، وموقفين للحافلات الصغيرة، وممر مخصص للدراجات الهوائية.

وتشمل المرحلة الأولى من الخطة إزالة 105 محال مخالفة تقع على الرصيف الشرقي للشارع، بين مفترق ساحة النخيل وجسر السكة القديمة. وقال رئيس البلدية المهندس كمال عبد الرحيم الورداني في كلمته أمام الجلسة: «لن نهدم بيتا ولا نغلق رزقا، لكننا لن نسمح بأن يبقى الناس يمشون على الطريق الذي يمر عليه الموت كل يوم». وأكد أن التعويضات ستصرف خلال 60 يوما من تاريخ إخلاء المحال.

وأوضح مدير دائرة التخطيط العمراني في البلدية السيد رامي فواز الحلبوني أن الخطة أعدت بعد دراسة ميدانية استمرت ثمانية أشهر، وأن فريق العمل أحصى 1247 مخالفة بين محل تجاري وبسطة ومظلة ثابتة. وأضاف أن المرحلة الثانية، التي تمتد من جسر السكة القديمة حتى مدخل حي الرمال الشمالي، ستبدأ في 1 آذار 2027 وتستغرق 14 شهرا.

وفي المقابل، عبر ممثلو التجار عن قلقهم من فقدان مصدر رزق عشرات العائلات. وقال رئيس جمعية تجار الجمانة الشرقية السيد منير وديع الشماس: «لسنا ضد التنظيم، لكن 105 محال لا تعني 105 أرقام، بل 105 بيوت وأطفال يدرسون في المدارس القريبة». وطالب الجمعية بأن تكون التعويضات عادلة وأن تشمل أصحاب المحال المستأجرة، لا المالكين فقط.

وتضمنت الخطة تخصيص موقفين للحافلات الصغيرة بسعة 12 مقعدا لكل منهما، ونقل موقف سيارات الأجرة إلى ساحة الميناء القديمة. كما نصت على تركيب 42 عمود إنارة جديدا وكاميرات مراقبة على طول الشارع. وقدرت كلفة المشروع الإجمالية بـ 3.8 مليون دينار، تتحمل البلدية منها 1.2 مليون دينار، فيما يغطى الباقي من صندوق التنمية الحضرية.

وقال عضو المجلس السيد فادي نجيب الخطيب، الذي صوت ضد الخطة، إن «الحل الحقيقي هو إنشاء موقف متعدد الطوابق خارج المركز، وليس نقل المشكلة من مكان إلى آخر». وطلب تأجيل المرحلة الأولى حتى تنتهي المرحلة الثانية، لكن اقتراحه لم يحظ بالأغلبية المطلوبة.

وأكد رئيس البلدية أن المرحلة الثانية ستبدأ فور الانتهاء من الأولى، وأن الجدول الزمني لا يسمح بالتأجيل. وقال: «من يريد أن يرى النتيجة عليه أن يصبر سنة واحدة، لا أن يطلب منا الانتظار عشر سنوات». وأشار إلى أن البلدية ستعقد لقاءات أسبوعية مع ممثلي التجار خلال فترة الأشغال، وأن خطا ساخنا سيخصص للشكاوى.

الهيئة العامة للموانئ الجنوبية تعلن عن مناقصة عامة لتوريد وتركيب رافعات شوكية جديدة

الهيئة العامة للموانئ الجنوبية – مديرية المشتريات والمخازن

الإعلان عن مناقصة عامة رقم (٧) لسنة ٢٠٢٦

تعلن الهيئة العامة للموانئ الجنوبية عن طرح مناقصة عامة لتوريد وتركيب عدد (١٢) رافعة شوكية جديدة لمحطة الحاويات في ميناء رأس الزعفران، وذلك وفق الشروط والمواصفات الواردة في وثائق المناقصة.

أولاً: موعد بيع وثائق المناقصة

تباع وثائق المناقصة اعتباراً من يوم الأحد ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٦ وحتى يوم الخميس ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في مقر الهيئة في ميناء رأس الزعفران، الطابق الثالث، مكتب رقم ٣١٤، خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة ٨:٣٠ صباحاً حتى ١٣:٠٠ ظهراً.

ثانياً: قيمة الوثائق وطريقة الدفع

قيمة وثائق المناقصة غير قابلة للاسترداد، وتدفع نقداً أو بشيك مصدق لصالح الهيئة العامة للموانئ الجنوبية.

ثالثاً: موعد تقديم العروض وفتحها

آخر موعد لتقديم العروض هو الساعة ١١:٠٠ من يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦، ويفتح العروض في اليوم نفسه الساعة ١١:٣٠ بحضور من يرغب من مقدمي العروض.

رابعاً: الضمان المالي

يقدم كل عارض ضماناً بنكياً بقيمة ٢٪ من قيمة عرضه، على أن يكون ساري المفعول لمدة ١٢٠ يوماً من تاريخ فتح العروض.

خامساً: للاستفسار

للاستفسار الفني: المهندس عادل فريد الشامي، هاتف ٠٧٧٣٤٥١٢٠٩.

للاستفسار الإداري: السيدة رنا كمال الحوراني، هاتف ٠٧٧٣٤٥١٢١٠.

سادساً: حق الهيئة في الرفض

تحتفظ الهيئة العامة للموانئ الجنوبية بحقها في رفض أي أو جميع العروض دون إبداء الأسباب، ولا يحق للعارض المطالبة بأي تعويض.

العقيد الركن م. سليم توفيق الحداد

رئيس الهيئة العامة للموانئ الجنوبية

نقابة المعلمين في مدينة الجمانة الشرقية تعلن عن بدء الإضراب العام يوم الاثنين

الإضراب يشمل جميع المدارس الحكومية والخاصة في المدينة وريفها الشرقي ويستمر حتى تلبية المطالب المتعلقة بالرواتب والتأمين الصحي

الجمانة – مراسلنا في المدينة

أعلنت نقابة المعلمين في مدينة الجمانة الشرقية عن بدء إضراب عام يوم الاثنين المقبل، يشمل جميع المدارس الحكومية والخاصة في المدينة وريفها الشرقي. وجاء القرار بعد اجتماع طارئ عقدته الهيئة العامة للنقابة مساء الأحد، وحضره أكثر من 1200 معلم ومعلمة. ويأتي الإضراب بعد فشل جولات التفاوض التي استمرت أسابيع مع وزارة التربية والتعليم في المحافظة.

وقال نقيب المعلمين السيد فادي نجيب الخطيب في مؤتمر صحفي عقده أمام مقر النقابة: «لم نلجأ إلى هذا القرار بسهولة، فنحن نعلم أن الطلاب هم الخاسر الأكبر، لكن المعلم الذي لا يستطيع تأمين قوت عائلته لا يستطيع أن يعلم بضمير مرتاح». وأضاف أن النقابة قدمت مطالبها منذ شهر آذار الماضي، وأن الوعود التي قطعت لم ترَ طريقها إلى التنفيذ حتى اليوم.

وتتضمن المطالب الأساسية للنقابة رفع الراتب الأساسي بنسبة 25 في المئة، وتعديل بدل النقل ليتناسب مع ارتفاع أسعار المحروقات، وتوفير تأمين صحي شامل للمعلم وأسرته المباشرة. كما تطالب بإلغاء نظام الحصص الإضافية الذي يفرض على المعلمين في المدارس الخاصة، وبتثبيت المعلمين المتعاقدين الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات في الخدمة. وأكد الخطيب أن هذه المطالب «ليست ترفا، بل حد أدنى للكرامة المهنية».

وفي المقابل، أصدرت مديرية التربية والتعليم في المحافظة بيانا قالت فيه إنها «تتفهم مطالب المعلمين المشروعة» وإنها «تعمل على توفير جزء من المستحقات المالية خلال الشهر الجاري». غير أن البيان لم يتضمن أي التزام واضح بالجدول الزمني أو بالمبالغ المطلوبة، وهو ما اعتبرته النقابة غير كاف. وأشار مصدر في المديرية إلى أن الملف «ما زال قيد الدراسة في الوزارة المركزية».

وأكد مصدر مطلع في النقابة أن الإضراب سيكون شاملا، وأن لجانا ميدانية ستشكل لمتابعة التزام المدارس الخاصة التي قد تحاول فتح أبوابها. وحذر من أن أي معلم يخالف القرار سيعرض نفسه للمساءلة النقابية. وطلب النقيب من أولياء الأمور عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس خلال فترة الإضراب، مؤكدا أن النقابة «لا تريد أن يدفع الطالب ثمن معركة ليست معركته».

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من التحركات المحدودة التي نفذها المعلمون خلال الأشهر الماضية، شملت وقفات احتجاجية أمام مبنى المديرية واعتصامات رمزية في بعض المدارس. وقد شارك في تلك التحركات ما يقارب ثلث المعلمين في المدينة، بحسب تقديرات النقابة. ويرى مراقبون محليون أن الإضراب الحالي يحمل طابعا أكثر تنظيما، وأن نسبة المشاركة المتوقعة قد تتجاوز 70 في المئة.

وتحذر أولياء الأمور من تداعيات الإضراب على الطلاب الذين يستعدون لامتحانات منتصف العام، وتطالب بعض الأسر بتعويض الأيام الضائعة. وقال ولي أمر طالب في الصف التاسع: «نحن مع حقوق المعلمين، لكن ابني على وشك الامتحان، ولا نعرف كيف سيعوض ما فاته». وتعهدت النقابة بتنظيم حصص تعويضية بعد انتهاء الإضراب، دون تحديد موعد نهائي لذلك.